الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/13/NLD/1

الجمعية العامة

Distr.: General
8 March 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة عشرة
جنيف، ٢١ أيار/مايو – ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير وطني مقدم عملاً بالفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

هولندا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتواها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.12-11733 300312 020412

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- تولي البلدان التي تتكون منها المملكة، بوصفها دولاً ديمقراطية تحكمها سيادة القانون، أهمية كبرى لاحترام وتعزيز الحقوق الأساسية المعترف بها دولياً. ويعد تعزيز التقيد بحقوق الإنسان مهمة لا تنتهي أبداً. فهو يستحق ويتلقى اهتماماً متواصلاً داخل المجال الوطني، وذلك من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان. وتدرك بلدان المملكة أن الحماية المؤسسية لحقوق الإنسان، وإن كانت أساسية، ليست كافية كوسيلة لضمان احترام الحقوق الأساسية. وما يهم هو التقيد بهذه الحقوق ممارسةً.

٢- وتؤيد بلدان المملكة الاستعراض الدوري الشامل دون تحفظ. فالاستعراض الدوري الشامل يفعل الكثير لتحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، إذ يضمن دراسة حالة جميع البلدان التي تنتمي إلى الأمم المتحدة مرة كل أربع سنوات، وهو ما يعني أيضاً أن حقوق الإنسان تصبح موضوعاً للنقاش السياسي. وتعتبر هولندا الاستعراض الدوري الشامل عملية متواصلة. ولهذا السبب، بادرت بتقديم تقرير مؤقت عام ٢٠١٠ بشأن التوصيات الصادرة عام ٢٠٠٨. وهي تعتزم مواصلة فعل ذلك في المستقبل والاستمرار في الحوار مع منظمات حقوق الإنسان المعنية. كما تساهم بفاعلية في جلسات استماع الاستعراض الدوري الشامل لبلدان أخرى.

ثانياً- المنهجية وعملية التشاور

٣- صيغ هذا التقرير الصادر عن مملكة هولندا وفقاً للمبادئ التوجيهية التي حددها مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/DEC/17/119). وهو يعكس، بوصفه تقريراً وطنياً، حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان الأربعة التي تتكون منها مملكة هولندا: أروبا وكوراكاو وسانت مارتن وهولندا. وما لم يذكر خلاف ذلك، يسري النص على مملكة هولندا برمتها. وخلال إعداد هذا التقرير، عقد اجتماعان استشاريان مع المنظمات غير الحكومية والوكالات المنشأة لحماية حقوق الإنسان في هولندا: لجنة المساواة في المعاملة، وأمين المظالم الوطني، وأمين مظالم الأطفال، وهيئة حماية البيانات.

٤- وحضر الاجتماع الأول (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١) عشرون ممثلاً لمنظمات مختلفة. وجرى تبادل بناء للآراء بشأن شتى المواضيع التي ارتأى الحاضرون ضرورة تناولها في التقرير الوطني. وبعدها صيغ مشروع التقرير بتفصيل أكبر مع مراعاة الآراء المدلى بها. وأفضى الاجتماع الثاني (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) إلى حوار بناء بين المسؤولين الحاضرين وممثلي المنظمات بشأن محتوى التقرير القطري والتقارير الموازية.

ثالثاً- العلاقات الدستورية الجديدة

٥- عرفت مملكة هولندا تعديلات دستورية منذ التقرير السابق. وتتعلق هذه التعديلات ببلد جزر الأنتيل الهولندية السابق الذي كان يتألف من جزر كوراكاو، وسانت مارتن، وبونير، وسانت يوستاتيوس، وسابا. واستندت التغييرات إلى استفتاءات. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لم تعد جزر الأنتيل الهولندية موجودة كبلد.

٦- ويعني الهيكل الجديد أن جزيرتي كوراكاو وسانت مارتن أصبحتا تمتلكين الآن وضع بلدين في المملكة، وهو وضع مشابه لوضع أروبا. وتحتفظ أروبا بوضع بلد داخل المملكة الذي تمتلكه منذ ١٩٨٦. ومنذ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أصبحت مملكة هولندا تتكون من أربعة، وليس ثلاثة، بلدان تتساوى في الوضع: هولندا وأروبا وكوراكاو وسانت مارتن. وقد أصبحت الجزر الثلاث الأخرى، بونير وسانت يوستاتيوس وسابا، جزءاً من هولندا. وتنقسم هولندا حالياً إلى قسمين: القسم الأوروبي لهولندا والقسم الكاريبي لهولندا (جزر بونير وسانت يوستاتيوس وسابا).

رابعاً- الإنجازات وأفضل الممارسات

المعهد الهولندي لحقوق الإنسان

٧- اعتمدت هولندا تشريعات تنص على إنشاء معهد وطني لحقوق الإنسان، سيفتح أبوابه عام ٢٠١٢. وسيعمل هذا المعهد وفقاً لمبادئ باريس. وسيهدف إلى حماية حقوق الإنسان والتوعية بها وتشجيع التقيد بها. ولتحقيق هذه الأهداف، سيجري تحقيقات ويبلغ عن حالة حقوق الإنسان ويتعاون بصورة منهجية مع منظمات المجتمع المدني ومع المؤسسات الوطنية والأوروبية وغيرها من المؤسسات الدولية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان. وسيعمل المعهد بقوة من أجل ما يلي:

- التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذها والتقيد بها وسحب التحفظات عليها؛
- تنفيذ القرارات الملزمة للمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتقيد بها؛
- التقيد بالتوصيات الأوروبية وغيرها من التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٨- كما سيضطلع هذا المعهد بمسؤولياته، باستثناء التوصل إلى استنتاجات في مجال المساواة في المعاملة، في بونير وسانت يوستاتيوس وسابا.

٩- وتعكف وزارة خارجية كوراكاو حالياً على تهيئة الظروف لتعيين لجنة لإسداء المشورة لحكومة كوراكاو بشأن إنشاء معهد لحقوق الإنسان.

أمين مظالم الأطفال في هولندا

١٠- أصبح لبلد هولندا، منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، أمين مظالم يعنى بشؤون الأطفال خصيصاً. وأمين مظالم الأطفال مؤسسة وطنية جديدة تعمل بشكل مستقل من أجل تعزيز مراعاة حقوق الأطفال والشباب (حتى سن ١٨ عاماً). وهي جزء من الهيكل التنظيمي لأمين المظالم الوطني. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، عين مجلس النواب السيد مارك دولارت أول أمين مظالم للأطفال في هولندا.

١١- ويسدي أمين مظالم الأطفال المشورة للبرلمان والمنظمات، كما أنه مسؤول عن توعية الأطفال والشباب بما للطفل من حقوق.

١٢- ويستند عمل أمين مظالم الأطفال إلى اتفاقية حقوق الطفل ويحدد مسؤولياته قانون أمين مظالم الأطفال على النحو التالي:

- تشجيع احترام حقوق صغار السن من جانب السلطات الإدارية والمنظمات المنشأة بموجب القانون الخاص؛
- تقديم توصيات، بناء على طلبه وبموافقته، بشأن التشريعات المؤثرة في حقوق الشباب؛
- القيام بدور فاعل في إعلام عامة الجمهور بحقوق الطفل؛
- التعامل مع الشكاوى، ليس فقط المتعلقة بالسلطات الإدارية، وإنما أيضاً المتعلقة بالمنظمات الأخرى المسؤولة بشكل ما عن الشباب، من مثل المدارس ودوائر رعاية الأطفال والشباب والمستشفيات؛
- التحقيق في الانتهاكات الممكنة لحقوق الطفل في هولندا.

الدوائر البلدية لمكافحة التمييز في هولندا

١٣- ثمة تطور هام في بلد هولندا هو ظهور الدوائر البلدية لمكافحة التمييز التي بدأت العمل عام ٢٠٠٩. ويمكن لأي شخص عادي حالياً التوجه إلى دائرة مكافحة التمييز للإبلاغ عن حالة تمييز مزعوم أو طلب المساعدة والمشورة. وسيجري تقييم القانون البرلماني المنشئ لدوائر مكافحة التمييز عام ٢٠١٢.

١٤- ولمكافحة التمييز بفعالية، لا بُدّ أن يبلغ عامة الناس دوائر مكافحة التمييز أو الشرطة. بحالات التمييز المزعوم، وقد نظمت حملتان إعلاميتان وطنيتان كبيرتان عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لتشجيع الناس على الإبلاغ عن هذه الحالات. ويناقش موضوع التمييز بمزيد من التفصيل في الجزء ٧.

قانون التعليم الإلزامي في أروبا

١٥- في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، اعتمد البرلمان القانون القطري للتعليم الإلزامي. ويسري التعليم الإلزامي على جميع الأطفال الذين تزيد أعمارهم على ٤ سنوات وتقل عن ١٧ سنة. ويقوم المبدأ الأساسي على أنه لكي يكون الطفل مستعداً بشكل صحيح لتحمل المسؤوليات الشخصية والاجتماعية التي ترتبط بالوصول إلى سن البلوغ، فإنه يحتاج، سواء أكان ذكراً أم أنثى، إلى أن يكون قد التحق بالمدرسة لما يقارب سنتين في روضة للأطفال وبعدها طوال ست سنوات من التعليم الابتدائي ثمّ ما لا يقل عن ثلاث سنوات من التعليم الثانوي.

القانون القطري للإجراءات الجنائية في أروبا

١٦- بذلت، في السنوات الأخيرة، جهود متضافرة للإسراع بتحديث التشريع المتعلق بالقانون الجنائي حيثما لزم الأمر، ولا سيما في مجال الإجراءات الجنائية والاحتجاز. ونتيجة لذلك، لأروبا حالياً تشريعات حديثة تستند إلى اتفاقيات حقوق الإنسان وعدد من مشاريع القوانين هي في حكم المنتهية.

١٧- وقد أعيدت صياغة قانون الإجراءات الجنائية لأروبا وهو يخضع حالياً للمراجعة في المجلس الاستشاري لأروبا قبل طرحه على برلمان البلد في المستقبل القريب. وسيقلص هذا التشريع من طول الحبس الاحتياطي. ويحق للمشتبه فيه، بموجب القانون الجديد المثول أمام محكمة في غضون يوم أو يومين من اعتقاله.

القانون الجنائي لكوراكاو

١٨- مع دخول القانون الجنائي الجديد لكوراكاو حيز النفاذ في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، أحرز تقدم في عدة جبهات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوراكاو. ولعل إحدى الخطوات الرئيسية في هذا الاتجاه هي تجريم الاتجار بالبشر. ويتيح القانون الجنائي الجديد فرض عقوبات قاسية على من يدانون بهذه الجريمة. وإضافة إلى ذلك، ألغيت عقوبة الإعدام. كما جرى تحديث القانون الجنائي للأحداث من عدة مناح منها فرض عقوبات أخف على الجانحين صغار السن الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة. وعندما يرتكب شخص صغير السن جريمة تجعله موضع اتهام، فإن القانون ينصّ حالياً على معاقبته بالاحتجاز في مرافق خاصة بالشباب أو إنزال عقوبة بديلة به أو تغريمه، في حين يمكن الحكم في حالة الجرائم البسيطة بعقوبة بديلة أو بغرامة. فالقالب الجديد الذي وضعت فيه العقوبة يفتح إمكانية منح الأحداث الجانحين نوعاً من الإشراف والتدريب. واستناداً إلى القانون الجنائي الجديد، يمكن حالياً إطلاق سراح المجرمين الذين يقضون عقوبة بالسجن المؤبد بعد مكوثهم ٢٠ سنة

في السجن إذا اعتبرت محكمة العدل المشتركة أن إطالة العقوبة السجنية ليست لها قيمة مضافة لا للسجين ولا لعامة المجتمع. وإضافة إلى ذلك، يقيد القانون الجنائي الجديد المواد الإباحية ويحظر استغلال الأطفال في المواد الإباحية حظراً تاماً، وقد أخذ بعقوبات مشددة في حق مرتكبي الجرائم الجنسية في حق القصر.

أمين مظالم سانت مارتن

١٩- يعد أمين المظالم مؤسسة جديدة أنشئت مع تغيير الوضع الدستوري لسانت مارتن؛ وكان أول من تولى هذا المنصب الدكتورة نيلدا آردوين. إنه أحد المجالس العليا للدولة وله أساس راسخ في الدستور. وأمين المظالم مسؤول عن تعزيز الحكم الرشيد ويعمل بصفته ضامناً لدستور سانت مارتن. وتتمثل مهمته الأساسية في التحقيق في (تقصير) إجراءات الحكومة وغيرها من السلطات العمومية، استجابة لشكاوى أفراد الجمهور أو بمبادرة منه.

المحكمة الدستورية لسانت مارتن

٢٠- إن المحكمة الدستورية مؤسسة فريدة داخل المملكة. وتتمثل مهمتها في البت في مدى دستورية اللوائح القانونية التي صودق عليها والتي لم تدخل حيز النفاذ بعد. ولا يمكن تحريك قضية أمام المحكمة إلا بملتمس كتابي يقدمه أمين المظالم يدعي التعارض مع الدستور. ويتولى رئاسة المحكمة الدستورية القاضي جاكوب ويت.

أفضل الممارسات

هولندا

٢١- فيما يتعلق ببلد هولندا، أبرمت "اتفاقات تحديد التوجهات" بين الحكومة المركزية والبلديات من أجل تحسين سلامة المثليين والمثليات ومغايري الهوية الجنسانية ومساعدتهم على الدفاع عن حقوقهم وتشجيع القبول الاجتماعي للمثلية الجنسية. وهي تشجع السلطات المحلية على إدراج هذا الموضوع في جداول أعمالها. وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١١-٢٠١٤، تركز البلديات على تحسين السلامة في الشوارع والأحياء.

أروبا

٢٢- تؤمن حكومة أروبا إيماناً راسخاً ببناء توافق الآراء بشأن القضايا الوطنية الأساسية، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠ وجهت الدعوة إلى جميع الشركاء الاجتماعيين في القطاعين العام والخاص لمباشرة "حوار اجتماعي وطني". ويهدف هذا الحوار إلى معالجة قضايا وطنية أساسية من مثل إصلاح نظام المعاشات والرعاية الصحية وبنية الضرائب وغيرها من السياسات العامة

والخاصة. وقد كانت النتائج إيجابية حتى الآن، وجرى تنفيذ قرارات أساسية في عدة مجالات: إعادة هيكلة نظام معاشات الموظفين العموميين التقاعدية لأسباب الإيسار، واتخذت تدابير للحد من الزيادات المفرطة في التكاليف الهيكلية لنظام الرعاية الصحية الشامل، وبدأ العمل بنظام إلزامي للمعاشات التقاعدية لعمال القطاع الخاص، وجرى إصلاح المعاشات التقاعدية العامة للشيخوخة. وهناك قضايا أخرى مطروحة للنقاش.

٢٣- وبدعوة من منظمة الدول الأمريكية، قدم المنسق الوطني المعني بالاتجار بالبشر وتهريبهم عرضين؛ أحدهما أمام اللجنة المعنية بالأمن في نصف الكرة الغربي في واشنطن العاصمة والثاني أمام الدورة التدريبية المتعددة التخصصات في أنتيغوا وبربودا. وتبدي منظمة الدول الأمريكية اهتماماً شديداً بالنهج الذي تعتمده أروبا في التصدي للاتجار بالبشر وتهريبهم وتود أن تتخذه مثالاً لأفضل الممارسات في المنطقة.

٢٤- وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة أحدث تقرير عن الاتجار بالأشخاص. وأشارت بإيجابية إلى الجهود التي تبذلها أروبا لمكافحة الاتِّجار بالبشر ولترسيخ التعاون الدولي في المنطقة.

كوراكاو

٢٥- فيما يتعلق الأمر بأفضل الممارسات، يمكن الإشارة إلى المشاورات التي تجريها النيابة العامة لبلد كوراكاو مع مختلف شركائها، ومنهم مثلاً نظام العدالة الجنائية والخدمات الاجتماعية: وتحديداً موظفو النيابة العامة، والشرطة، ونظام السراح تحت المراقبة، ودائرة حماية الطفل، وخدمات رعاية الطب النفسي، وعدد من المنظمات غير الحكومية التي تقوم بعمل جيد في مجال العناية بضحايا العنف في إطار العلاقات بين الناس أو إحالتهم إلى دوائر أخرى. وينبع نجاح هذه البنية التعاونية إلى حد كبير من التواصل الممتاز بين المعنيين، وهو ما يتيح إمكانية اتخاذ إجراءات فعالة وناجعة عندما تظهر حالات محددة.

٢٦- وثمة مثال آخر هو فريق رعاية الشباب المنشأ عام ٢٠٠٩: وهو فريق متعدد التخصصات بقيادة الحكومة ينسق رعاية الشباب والخدمات الخاصة بهم. ولا يقدم الفريق الرعاية بنفسه، وإنما يقدم مقترحات بشأن أفضل نُهج تقديم الرعاية وأفضل مكان لذلك. كما يرصد تنفيذ توصياته.

سانت مارتن

٢٧- صمم برنامج التنمية المتكاملة للأحياء لتحسين نوعية حياة مواطني سانت مارتن. وهو مبادرة من الحكومة بتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويسعى البرنامج إلى الاستعانة بالتخطيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي لبناء المشاركة والقدرات المجتمعية. وتصمم مشاريعه لكي تساعد المجتمع المحلي على صياغة الاتصال الأولي بين أفراد

الجمهور والمؤسسات الحكومية. والهدف الأوسع هو تزويد الناس بالخدمات الاجتماعية في مكان مركزي يسهل وصوله. وستقدم الخدمات في إطار المجتمع المحلي.

خامساً- التحديات والقيود

الخصوصية

٢٨- إن الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية محمي بموجب المادة ١٠ من الدستور. وتواجه هولندا تحديات في مواصلة حماية هذه الحقوق في هذا العصر الذي تتزايد فيه الرقمنة والحوسبة. فمن جهة أخرى، هناك العديد من الطرق للقيام بالوظائف الحالية التي تنشأ عن ممارسة السلطة العامة بصورة أكثر فعالية وبكلفة أقل. فعلى سبيل المثال، ييسر استخدام البوابة الرقمية الوحيدة النافذة (الهوية الرقمية/'DigID') أموراً من مثل تقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت وتقديم طلبات إلى السلطات البلدية من أجل خدمات بعينها. كما توجد الرقمنة العديد من الفرص للإدارة العمومية وإنفاذ القانون، من مثل استخدام بصمات الأصابع في تسجيل جواز سفر (بما في ذلك طلبات إنفاذ القوانين)، وتثبيت كاميرات على الطرق كتدبير من تدابير إنفاذ القوانين (مثلاً التعرف الآلي على أرقام لوحات السيارات). ومن جهة أخرى، تطرح التكنولوجيات الجديدة تحديات جديدة فيما يتعلق بضمان احترام حقوق الإنسان، من حيث ضمان معالجة البيانات الشخصية ذات الصلة فقط، لأغراض محددة مسبقاً ولها ما يبرّرها، ومن حيث تأمين النظم تأميناً فعالاً.

٢٩- وقد كان التوازن بين مختلف المصالح في هذه السياقات الجديدة موضوع نقاش محتدم في الساحة السياسية الهولندية. وتضمن اتفاق التحالف الحكومي لعام ٢٠١٠ فقرة محددة عن تحسين أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية، بما في ذلك الإشراف عن قرب على مشاريع الحوسبة الضخمة. ونشر المجلس الاستشاري المعني بالسياسة العامة الحكومية، وهو مركز أبحاث استشاري مستقل، تقريراً هاماً عن الموضوع في بداية عام ٢٠١١. وشدد هذا التقرير عن "الحكومة الإلكترونية" على أهمية إدراك السلطات العمومية للوقائع والتحديات الجديدة التي تخلقها التكنولوجيات الجديدة.

٣٠- ولبلورة اتفاق التحالف الحكومي وكرد فعل على تقرير الحكومة الإلكترونية، وضعت الحكومة تدابير شتى لتشجيع التكنولوجيات التي تعزز الخصوصية وتضمن توازناً متسقاً وشفافاً على الدوام لشتى المصالح المعنية في المستقبل. وقد تضمنت رسالة موجهة إلى البرلمان (نيسان/أبريل ٢٠١١) قائمة بتدابير عملية، من مثل تشجيع استخدام معدات تحمي الخصوصية بحكم تصميمها، وجعل إجراء تقييمات للأثر على الخصوصية وتبيان طرائق المعالجة المعتزمة للبيانات الشخصية أمراً إلزامياً. وقد أعد مؤخراً تقييم للأثر على الخصوصية

فيما يتصل بمشروع قانون لاستخدام التعرف الآلي على أرقام لوحات السيارات لعدد محدد من أغراض إنفاذ القوانين. كما أعلنت الحكومة، في رسالة موجهة إلى البرلمان مؤرخة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أن التدابير التشريعية المتعلقة بالمعالجة الرقمية للبيانات الشخصية لا بُدّ أن تتضمن مقطعاً في المذكرة التفسيرية يبرر الطريقة التي ستوازن بها مختلف مصالح الفرد. والتحدي المطروح حالياً يتمثل في ضمان تنفيذ جميع هذه التدابير. وإضافة إلى ذلك، وإلى حد ما استجابةً لما أعرب عنه البرلمان من قلق، يجري حالياً تعديل بعض تدابير السياسة العامة التي تؤثر على الخصوصية، من مثل وقف تخزين تاريخ بصمات الأصابع في بطاقات الهوية الوطنية وداخل قاعدة بيانات جوازات السفر.

سجلات المرضى الإلكترونية

٣١- يجري حالياً استئناف العمل بسجلات المرضى الإلكترونية، بعد مرحلة من الجمود، تحت رعاية أطراف خاصة. وستواصل وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية والرياضة في هولندا إعطاء منحة حكومية - لجهة اتصال ترد على أسئلة الجمهور - خلال فترة انتقالية من سنة واحدة، لكنها فيما عدا ذلك لم تشرك في تفاصيل هذه المبادرة التي ستنفذ طبعا وفقاً للقوانين القائمة. ويعود إلى الأطراف الخاصة أمر إعداد هذه التفاصيل. وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف المعنية ذكرت أنها تعتزم الانضمام إلى نموذج "القبول الصريح". وهي في محادثات مع هيئة حماية البيانات بشأن هذه التفاصيل تحديداً.

التغيير الدستوري

٣٢- لقد تغير الوضع الدستوري لكوراكاو، كما سبقت الإشارة، منذ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأصبحت الجزيرة بلداً يتمتع بالحكم الذاتي داخل المملكة. وفي السنوات الخمس التي سبقت هذا الحدث، كرست حكومة جزر الأنتيل الهولندية وقتها قدراً هائلاً من الوقت والطاقة لإتمام عملية الإصلاح الدستوري. وأصبحت كوراكاو، كما آلت إليه الأمور حالياً، بلداً جديداً لكنه لا يزال في طور النشوء. فجهازها الإداري لم يتخذ بعد شكله النهائي. ولا شك أن الحالة الجنينية لمؤسسات البلد تطرح مشكلة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ شتى التوصيات المقدمة في مجال حقوق الإنسان.

٣٣- كما تعاملت سانت مارتن مع عدد كبير من الإصلاحات الدستورية. وقد كان على البلد أن ينطلق من لا شيء وبموارد بشرية محدودة وبمؤسسات وإدارات جديدة لم تنشأ إلا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد أعاقت هذه التطورات الجهود الرامية إلى الاستجابة بصورة ملائمة للتحديات المطروحة في مجال حقوق الإنسان.

شؤون الإعلام في أروبا

٣٤- اعتبرت وزارة خارجية أروبا مهمة إعلام الجمهور بشأن حقوق الإنسان أمراً تنبغي معالجته على سبيل الأولوية في المدى القصير. وتوجد خطط لإعطاء لجنة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل في أروبا فرصة بداية جديدة. وتتولى اللجنتان مهمة الإبلاغ عن الحالة المتصلة باتفاقيات حقوق الإنسان الواجبة التطبيق في أروبا وإسداء المشورة للحكومة بشأن سياستها العامة لحقوق الإنسان والتوعية بحقوق الإنسان في جميع مناحي المجتمع.

سادساً- الاتفاقيات الدولية

التصديق

٣٥- صدقت مملكة هولندا، منذ الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٨، على ما يلي من الاتفاقيات الدولية الواردة في التوصيات:

- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٣٦- وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تعكف مملكة هولندا على إعداد قانون لتقديمه إلى البرلمان من أجل إقراره. كما يجري التحضير للتوقيع على البروتوكول الاختياري.

٣٧- وتتشبث هولندا بموقفها، الذي أعلنت عنه من قبل، والقاضي بعدم انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وبناء على سياستها العامة الوطنية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، تعترض هولندا على جزء من هذه الاتفاقية ينص على ضرورة إتاحة الرعاية الاجتماعية للمهاجرين الموجودين بصورة غير قانونية داخل إقليم بلد وجهتهم و/أو يعملون به بصورة غير قانونية، لكن بما أن إقامة هؤلاء الأشخاص غير قانونية، فإنهم لا يؤدون الضرائب ولا المساهمات المستخدمة لتمويل هذه الخدمات، إضافة إلى أنهم يفتقرون إلى تأمين. وترى هولندا أن الأشخاص المقيمين و/أو العاملين فيها بصورة غير قانونية لا ينبغي أن يمنحوا، من الناحية المبدئية، الحقوق الاجتماعية الاقتصادية نفسها التي

يُمنحها المقيمون و/أو العاملون بصورة قانونية. ويستثنى من ذلك تعليم الأطفال البالغين سن التعليم الإلزامي وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ الطبية الشديدة والمساعدة القانونية.

التحفظات

اتفاقية حقوق الطفل

٣٨- ذكرت المملكة، في تقريرها المؤقت المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل عام ٢٠١٠، أنها تنظر في سحب تحفظاتها على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وبعد إنعام النظر في المسألة ونظراً لبعض التطورات المتصلة بالتحفظ على المادة ٣٧(ج) من هذه الاتفاقية، فإنها قررت عدم سحب التحفظات. وبموجب رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى مجلس النواب، ناقش وزير الدولة لشؤون الأمن والعدالة الإدخال المعتزم لأحكام خاصة في القانون الجنائي تتعلق بالمراهقين من الفئة العمرية ١٥-٢٣ سنة. ويهدف هذا القانون الجنائي الخاص بالمراهقين إلى فتح الباب، عند الحكم بعقوبة أو أمر غير عقابي، أمام اختيار نهج ألصق بمرحلة النمو الخاصة التي يجتازها الشاب المعني، وذلك بتزويده بالمشورة الشخصية وتكليف خبراء في مجال السلوكيات بالإشراف عليه. كما تنص أحكام في القانون الجنائي على عقوبات ملائمة لهذه المرحلة الخاصة من النمو. وينص القانون الهولندي حالياً على إمكانية فرض عقوبات من القانون الجنائي للأحداث ذي المنحى التربوي على الشبان حتى سن ٢١ عاماً (المادة ٧٧ج من القانون الجنائي). وهكذا سيتسنّى فرض عقوبات من القانون الجنائي للأحداث ذي المنحى التربوي على الشبان حتى سن ٢٣ عاماً. كما ستبقى إمكانية فرض عقوبة من القانون الجنائي العادي على شخص ارتكب جريمة وعمره ١٦ أو ١٧ سنة قائمة أيضاً في إطار النظام الجديد. وستكون مرحلة تطور الشاب تحديداً هي دائماً ما قد يدفع المحكمة إلى فرض عقوبة أو أمر غير عقابي من القانون الجنائي العادي. وتعتبر الحكومة هذا وسيلة هامة لتفادي الاضطرار إلى إدراج عقوبات أقسى بصورة غير متناسبة وبشكل عام في القانون الجنائي للأحداث المخفف في العادة. وعلى هذه الخلفية، قررت مملكة هولندا الإبقاء على تحفظها على المادة ٣٧(ج) من اتفاقية حقوق الطفل. وستستمر، في مثل هذه القضايا، محاكمة القاصر المعني أمام قاض للأطفال. وسيناقش التحفظ بصورة أطول في التقرير الدوري الرابع لهولندا بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٩- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قرر مجلس وزراء كوراكاو سحب التحفظ على المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستقوم مملكة هولندا في الوقت المناسب بالإجراءات الدستورية اللازمة لتنفيذ هذا السحب.

التقارير

٤٠- فيما يتعلق بتقارير تنفيذ الاتفاقيات، ستبذل مملكة هولندا ما في وسعها لكي تكفل إصدار البلدان الأربعة المشكلة لها تقاريرها بصورة مشتركة.

سابعاً- عدم التمييز

٤١- يحمي القانون الجميع في هولندا من التمييز. وحظر التمييز مكرس في المادة ١ من الدستور الهولندي. وترفض الحكومة جميع أشكال التمييز على أساس العرق أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو الميل الجنسي أو أي سبب آخر. فالتمييز يتعارض مع مفهوم المواطنة: إذ ينشئ عقبات أمام مشاركة الأشخاص في المجتمع ويعوق مشاركتهم في مجتمعهم المحلي واستثمارهم فيه.

ألف- عدم التمييز (بما في ذلك التمييز العنصري)

٤٢- يطلع مجلس النواب بانتظام على التقدم المحرز في جهود التصدي للتمييز. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أحالت حكومة هولندا برنامج عمل مكافحة التمييز إلى مجلس النواب. وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، أحالت الحكومة الحالية إلى مجلس النواب خططا لتشديد التدابير التي يتضمنها برنامج العمل هذا.

٤٣- وتولي الحكومة الهولندية أهمية لنظام إعلامي جيد في المساعدة على الرصد المنتظم للتطورات في مجال التمييز. وتنشر مطبوعة "مونيتورز/Monitors" الدورية بشأن التمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز بشكل عام وبشأن مواضيع أكثر تحديداً. وقد استثمرت الحكومة الهولندية مؤخراً في ترقية نظامها الإعلامي.

٤٤- كما تشمل الرسائل الموجهة إلى البرلمان بشأن التمييز تدابير وقائية، من مثل تدابير مكافحة التمييز في التعليم والمبادئ التوجيهية المتعلقة بميسري المواقع الإلكترونية لإبقاء مواقعهم خالية من المحتويات التمييزية التي تشكل جريمة جنائية، ودعم الحكومة المركزية للسياسات المحلية لمكافحة التمييز.

٤٥- وتصف الرسائل مجموعة من أساليب تعقب الذين يمارسون التمييز ومقاضاتهم. وعندما يقاضى شخص على جريمة تتعلق أيضاً بالتمييز، تعتبر النيابة العامة الجانب التمييزي ظرف تشديد عند البت فيما تطلب إيقاعه من عقوبة. ومنذ عام ٢٠٠٩، يعرف التمييز بأنه ظرف تشديد يزيد العقوبة بنسبة ٥٠ في المائة بعد أن كانت في السابق ٢٥ في المائة. واعتباراً من أيار/مايو ٢٠١١، أدرج ظرف تشديد آخر لمثل هذه الجرائم، إذ تخول زيادة العقوبة

المطلوبة بنسبة ١٠٠ في المائة. ويمكن للنائب العام أن يطالب بإيقاع هذه العقوبة المشددة الأخيرة في حالة الجنايات الخطيرة ذات الدوافع التمييزية.

٤٦- ومنذ خريف عام ٢٠١٢ فصاعداً، ستنشر رسالة سنوية عن التمييز ستبلغ الحكومة فيها عن التقدم المحرز.

٤٧- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعتمد برلمان كوراكاو قانوناً للبلد لتعديل الكتاب الأول من القانون المدني، حيث فتح الباب أمام إمكانية إثبات الأبوة القانونية عبر المحاكم في حالة الأطفال الذين يولدون خارج نطاق الزوجية والذين لم يعترف بهم آباؤهم. وقد وضع هذا حداً لعدم التساوي في المعاملة الذي كان موجوداً - في أمور منها قانون الإرث - بين الأطفال الذين يولدون خارج إطار الزواج والذين لم يعترف بهم آباؤهم وبين المولودين في إطار الزواج القانوني أو الذين اعترف بهم آباؤهم.

قانون "الإقرار بالأبوة" في سانت مارتن

٤٨- اعتمد برلمان سانت مارتن قانون "الإقرار بالأبوة" وهو ينتظر النشر. وسيفتح القانون أمام الطفل أو أمه أو المحكمة الوصية، بناء على طلب، باب تقديم طلب إثبات اسم الأب رسمياً. وسيكون للأطفال المولودين خارج إطار الزواج الوضع القانوني نفسه الذي للمولودين في إطار الزواج.

تقييم حالة الأطفال والنساء في أروبا

٤٩- أجرت اليونيسيف تقييم وتحليل حالة النساء والأطفال في أروبا عام ٢٠١١. واعتمدت في إجراء الدراسة نهجاً يقوم على حقوق الإنسان، إلى جانب أساليب كمية وكيفية. وستقدم استنتاجاتها الأولية إلى الحكومة وأصحاب المصلحة في شباط/فبراير ٢٠١٢، وعندها ستستخدم الحكومة الاستنتاجات والتوصيات الختامية لصياغة السياسات الاجتماعية التي تركز على الأطفال والمراهقين والنساء وتقييمها.

توصيات أخرى

٥٠- فيما يتعلق بالتصدي لأية "برامج عنصرية أو تتسم بكراهية الأجانب" تنتهجها الأحزاب السياسية، تود هولندا أن تشدد في هذا الصدد على أن نعت خطاب بأنه "عنصري ويتسم بكراهية الأجانب" ينطوي على القول بارتكاب جريمة. ولا يمكن الخلوص إلى هذا الاستنتاج إلا بعد حكم المحاكم بأن حزباً سياسياً قد ارتكب هذا الجرم. وحتى الآن، لم يكن الأمر كذلك. وعلاوة على ذلك، تعتبر حرية التعبير عماد أي ديمقراطية، وهو ما يمنع الرقابة القبلية.

٥١- وفيما يتعلق بالتوصية باعتماد جميع توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن التصدي للتمييز العنصري، تحيل الحكومة إلى التقرير المؤقت الذي قدمه الممثل الدائم إلى هذه اللجنة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠.

القانون الجنائي والتحريض على الكراهية

٥٢- تتناول المواد من ١٣٧ج إلى ١٣٧هـ من القانون الجنائي الهولندي طائفة واسعة من الجرائم الجنائية المتعلقة بالتحريض على كراهية مجموعة من الأفراد والتعبير علانية عن آراء تعتبر محقّرة لهذه المجموعة بسبب عرقها أو دينها أو معتقدها أو ميلها الجنسي أو إعاقتها. وتمكن هذه الأحكام الحكومة من السعي بفاعلية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية الأساسية في مجالات مكافحة التمييز ومكافحة العنصرية، وذلك ضمن الإطار الدولي القائم لحماية الحقوق المدنية والسياسية. وتؤمن مملكة هولندا أنه لا يلزم تنفيذ تدابير إضافية.

٥٣- وقد انضمت مملكة هولندا إلى البروتوكول الإضافي لاتفاقية الجريمة الإلكترونية المتعلق بتجريم أعمال العنصرية وكراهية الأجانب المرتكبة بواسطة النظم الحاسوبية (ستراسبرغ، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٥٤- وإضافة إلى توعية الجمهور بالتمييز وتشجيع الضحايا على الإبلاغ عن الجرائم - وتيسير ذلك عليهم - تعتبر الحكومة الهولندية أنه من الأهمية بمكان فرض عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة على من يرتكبون أفعال التمييز والكراهية. وقد أصدرت النيابة العامة تبعاً لذلك تعليمات إلى جميع المدعين العامين بتغليظ العقوبة التي يطالبون المحكمة بإيقاعها بنسبة ١٠٠ في المائة في القضايا التي يكون دافعها التمييز من أي نوع كان.

باء- نوع الجنس والهوية الجنسانية والميل الجنسي

٥٥- بعثت الحكومة رسالة تبين سياستها العامة لتكافؤ الفرص للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ إلى مجلس النواب، استناداً إلى عدد من خطوط العمل. وفي سياق خطة العمل المتعلقة بتدني معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، سيولى مزيد من الاهتمام للتصدي لقلة إلمام النساء بالقراءة والكتابة. وتعتبر الحكومة الهولندية استقلالية المرأة، وبصورة أخص تبعية العديد من النساء الشابات اللائي يأتين إلى هولندا في سياق تكوين أسرة ولمّ الشمل الأسري، قضية بالغة الأهمية. ويطرح غياب المهارات اللغوية والتعليم، إضافة إلى الجهل بالمؤسسات الهولندية، مخاطر على هؤلاء المهاجرات من حيث تكافؤ الفرص ومدى اتساع آفاقهن المستقبلية. وفي هذا السياق، سيساعد اختبار الاندماج المدني في الخارج والشروط الجديدة لقبول الأسر المهاجرة على تعزيز اعتماد هذه الفئة على ذاتها.

٥٦- وفي مجال الهوية الجنسانية والميل الجنسي، يركز نهج هولندا على التصدي للتمييز وتعزيز المساواة في المعاملة والدفاع عن حقوق الإنسان لفئة المثليين الجنسيين ومغايري الهوية الجنسانية الضعيفة. ومنذ عام ٢٠٠٨، ما فتئت هولندا تنظم كل سنة "اليوم الوطني للخروج إلى العلن" في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. ولتكوين صورة أفضل عن الوضع الهش في كثير الأحيان للأشخاص مغايري الهوية الجنسانية، طلبت هولندا إلى معهد الأبحاث الاجتماعية

إجراء دراسة عن المشاكل الخاصة التي تطرح في مجالات العمل والرعاية الصحية. ويجري حالياً إعداد مشروع قانون ينصّ على الاعتراف بالهوية الجنسانية، وذلك بعد الانتهاء حالياً من الدورة الأولية من المشاورات الميدانية.

٥٧- وسيجري توضيح الأهداف التعليمية التي ينبغي تحقيقها. وستدرج السمات الجنسية والتنوع الجنسي في الأهداف التي ينبغي تحقيقها للتعليم الابتدائي (رقم ٣٨) والثانوي (رقم ٤٣) وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (رقم ٥٣).

٥٨- وتطبق الحكومة مبادئ تعميم المنظور الجنساني. وهذا يعني مراعاة الاختلافات الممكنة في التأثير بين الرجال والنساء عند صياغة السياسة العامة. وتدمج هولندا الاعتبارات الجنسانية في السياسة العامة عن طريق ضمان شفافية السياسات العامة المتعلقة بالمرأة للوزارات المنفذة وإمكانية التحقق منها قدر المستطاع وزيادة الخبرة المتعلقة بتكافؤ الفرص عامة والمساواة بين الجنسين خاصة.

مركز تنمية المرأة في أروبا

٥٩- أنشئ مركز تنمية المرأة بمرسوم عام ٢٠١٠. وافتتح المركز رسمياً في ٨ آذار/مارس ٢٠١١ كوكالة حكومية لها ميزانيتها الخاصة. ويعمل في مجال مبادئ المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني. ويتمثل مجال تركيزه الأساسي في تعزيز المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للرجال والنساء في مجتمع أروبا. ويحاول المركز أيضاً تحسين وضع المرأة، في القطاعين العام والخاص كليهما. ويتمثل الهدف الذي يقوم عليه في جعل الفئات المحرومة، من مثل المطلقات والأمهات العازبات، أقدر على الاعتماد على نفسها. ويسعى إلى تحقيق هذا عن طريق توعيتهن بحقوقهن ومنحهن التوجيه والدعم.

٦٠- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أطلق المركز المشروع التجريبي "برنامج إرشاد الأخت الكبرى للأخت الصغرى". ويتعاون هذا البرنامج مع الخط الهاتفي لمساعدة الأطفال والمنظمة التعليمية الكاثوليكي في أروبا. والهدف من وراء ذلك هو توجيه ودعم الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٠ و١٤ سنة المعرضات لعوامل الخطر في محيطهن المباشر، وتشجيعهن على عدم الوقوع في المحظور.

جيم- العمالة

٦١- تعاني المرأة من التمييز في مجال العمل بطرق مختلفة. ويحدث التمييز أحياناً بسبب الحمل، إضافة إلى وجود تفاوت في الأجر واختلال التوازن بين الرجل والمرأة في أعلى المناصب داخل القطاعين الخاص والعام.

٦٢- وتستخدم شتى الوسائل لتشجيع تعيين عدد أكبر من النساء في المناصب الرفيعة الرتبة أو العليا، بما في ذلك تشجيع الشبكات ووكالات التوظيف وبرامج العمل على تعيين المرشحات وتدريبهن والاحتفاظ بهن. وسعياً إلى ضرب مثال جيد، تُلزَم الهيئات الاستشارية الحكومية في هولندا بضمان تساوي عدد الرجال والنساء الذين توظفهم. ومنذ عام ٢٠٠٧، زادت النسبة المئوية للنساء اللائي يشغلن مناصب عليا في القطاع العام من ٢٣ إلى ٢٦ في المائة. وفي كوراكاو، تتولى المرأة حالياً ٥٠ في المائة من المناصب العليا في الخدمة المدنية (في مستوى مدير أو أمين سر دائم) (التوصية ٢٧). وقد ارتفعت نسبة النساء اللائي توظفهن الحكومة الهولندية بنقطتين مئويتين منذ عام ٢٠٠٧ لتصبح ٥٢ في المائة. وتمثل المرأة ٥٩ في المائة ممن بدأوا العمل في القطاع العام عام ٢٠١٠. واستناداً إلى التعداد السكاني لأروبا عام ٢٠١٠، فإن ٤٣,٨ في المائة من الموظفين العموميين نساء (١٩٨٧ امرأة في المجموع). وتشغل ٢٦ في المائة من هؤلاء النساء مناصب عليا. وتشغل المرأة ٥١,٦ في المائة من جميع المناصب العليا في القطاع العام في أروبا ككل.

٦٣- وبحلول نهاية عام ٢٠١١، وقّع ما يقارب ٢٠٠ منظمة ومشروع تجاري ومؤسسة عامة ميثاق 'تصعيد الموهوبين إلى القمة'، معلنة التزامها بوضع استراتيجية لزيادة تولي المرأة المواقع الإدارية ومواصلتها. ويحدد الموقّعون أهدافهم الكمية الخاصة بهم، ويستعرضون التقدم المحرز، ويقدمون تقريراً إلى لجنة رصد. وتقدم لجنة رصد الميثاق كل سنة تقريراً عن النتائج التي حققها الموقّعون وتنشره.

٦٤- ولتشجيع الاستقلالية الاقتصادية للمرأة، سحب الدعم من النساء التابعات مالياً لمعيل. ويركز البرنامج السياساتي ('قفي على قدميك') على النساء ذوات المستوى التعليمي المتدني (والعديد منهن مهاجرات) واللائي لا عمل لهن ولا يتلقين استحقاقات. وقد وقعت ٢١ سلطة بلدية كبيرة ومتوسطة الحجم على إعلانات نوايا تتعلق بتشجيع النساء ذوات المستوى التعليمي المتدني على اتخاذ خطوات من شأنها إتاحة فرص العمل أو التدريب أمامهن وتركز الأنشطة في جزء منها على البيئة الاجتماعية للمرأة. وتهدف الحكومة، من هذا البرنامج، إلى تحقيق تحول ثقافي بحيث يصبح مسلماً به لدى جميع النساء ومن حولهن أنه ينبغي لهن تولي عمل بمقابل.

التمييز ضد الأقليات الإثنية في سوق العمل

٦٥- ترى هولندا أنه من الهام تشجيع مشاركة المهاجرين في سوق العمل. وتحاول الحكومة تحقيق ذلك، بوضع تدابير عامة ومحاولة إزالة العقبات التي يلاقيها الباحثون عن العمل من أجل تقديم خدمة شخصية فعالة لا تقوم على أصل الشخص. وهذا يعني استخدام التدابير والوسائل العادية التي تراعي الحالة الفردية لكل باحث عن العمل. وينطبق هذا بالقدر نفسه على جميع الباحثين عن عمل، سواء أكان أصلهم من بلدان غير غربية أم لا. وتلعب

السلطة المحلية دوراً ريادياً في هذا الصدد. وتدعم الحكومة السلطات البلدية ببرامج من مثل ('تعزيز الخبرات') لتحسين فعالية وكفاءة العمل الذي ينجز في إطار الخدمات الاجتماعية ولتحسين جودة الخدمات المقدمة.

٦٦- وتواصل اللجنة مناشدة الشباب تولي مسؤولية إيجاد فرص عمل أو تدريب، إذ إن عليهم أن يكونوا فاعلين في الاستفادة من الفرص الموجودة في سوق العمل. وسيساعد تشديد الشروط والعقوبات المتعلقة بالشباب في قانون العمل والمساعدة الاجتماعية على مواصلة التقدم نحو هذا الهدف. وسيبقى النهج الإقليمي الذي أطلقته خطة العمل المتعلقة ببطالة الشباب في صلب السياسة العامة العادية.

٦٧- وبالنسبة للشباب غير القادرين فوراً على إيجاد موطئ قدم في سوق العمل بجهودهم الخاصة، من الأساسي ضمان حسن التعاون بين قطاع الرعاية والتعليم وإعادة الإدماج.

٦٨- وأعطت اللامركزية (مثلاً الإشراف، وقانون القدرة على العمل، ورعاية الشباب، ودعم العملاء) السلطات البلدية قدرة أكبر على صياغة نهج متكامل لمساعدة الشباب على دخول مجال العمل.

٦٩- وفي عام ٢٠٠٦، أدت نسبة البطالة المرتفعة نسبياً في أوساط اللاجئين السابقين إلى إطلاق مشروع يخدم تلك الفئة. وقد تمثل هدف حملة التوظيف هذه في مساعدة ٢ ٥٠٠ لاجئ سابق آخرين على الحصول على عمل في غضون ثلاث سنوات. وفي عام ٢٠٠٩، أصبح واضحاً أن هذا الهدف قد تحقق تقريباً (٩٠ في المائة من الهدف). وفي عام ٢٠١٠ أطلقت حملة توظيف جديدة ومن المقرر أن تستمر حتى ٢٠١٣.

٧٠- وأخيراً، ينبغي قول كلمة عن مشاركة الأقليات الإثنية في القطاع العام. فالمعروض من الوظائف ليس فقط بصدد التقلص، بل أصبح أكثر تنوعاً أيضاً. وتعتبر الحكومة الهولندية أنه من الأساسي وجود تنوّع في الموظفين العاملين في القطاع العام من أجل الاستجابة بصورة أفضل للمجتمع الهولندي المتعدد الثقافات.

٧١- وترصد الحكومة الهولندية تطور التنوع من حيث الجنس والسن والانتماء العرقي سنوياً. ولمساعدة مختلف فروع القطاع العام في سياستها العامة المتعلقة بالتنوع، وُضع مؤشر للتنوع، مما يعطي مؤسسات القطاع العام صورة واضحة عن تركيبة موظفيه. وفي عام ٢٠١٠، شكلت الأقليات الإثنية ٧,٩ في المائة من العاملين في القطاع العام.

ثامناً- الاندماج والمجتمع

هولندا

٧٢- إن الاندماج عملية طويلة المدى. فالأجيال المتأخرة من المهاجرين مندمجة بصورة أفضل من أجيال آبائها أو أجدادها من أوجه عديدة. ومع ذلك لا تزال هناك دواعي قلق بشأن بعض فئات المهاجرين الذين لا ينجحون في العيش باستقلالية في هولندا، وكذلك بشأن التوترات داخل المجتمع الهولندي.

٧٣- ويتطلب الاندماج التزاماً من كلّ من المهاجرين والحكومة الهولندية. ومن الأساسي أن يكتسب المهاجرون المهارات للمشاركة كأعضاء كاملي العضوية في المجتمع الهولندي. وتسعى الحكومة الهولندية إلى ضمان تلبية احتياجات الجميع في هولندا، بصرف النظر عن أصولهم وأديانهم ومعتقداتهم، عن طريق السياسة العامة المتبعة في مجالات مثل التعليم والعمل والرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، تُدعم المدارس التي بها عدد كبير من المهاجرين لضمان جودة التعليم الذي تقدمه. ويُشجع التعليم الجيد الاندماج ويمنع التفرقة الاجتماعية. وينظر إلى السياسة العامة للاندماج كجزء من سياسة عامة أوسع تشجع المسؤولية الشخصية لجميع المواطنين وتماسكاً اجتماعياً أقوى. وليثبِّت المهاجرون حقوقهم بصورة أكثر فعالية، يجب أن يتملكوا جيدا ناصية اللغة الهولندية. وتهيئ السياسة العامة الهولندية لاندماج المهاجرين للمشاركة مشاركة تامة في المجتمع الهولندي.

٧٤- ويعتبر قبول التنوع والتعددية قيمة من قيم المجتمع الهولندي وهي مكرسة في الدستور. ويتطلب التعايش في انسجام في مواجهة التعددية والفردانية المتزايدة التزاماً وجهداً حازماً وحساً مجتمعياً. وتستشعر الحكومة الحاجة إلى موقف المواطن الجيد الذي يشمل احترام أوجه الاختلافات والإيمان بالمسؤولية الفردية والجماعية. ولهذه الغاية، فهي بصدد وضع برنامج عمل مشترك لمواطنة معاصرة بشراكة مع السلطات البلدية والمجتمع المدني وأفراد الجمهور. وسيمكن برنامج العمل الجديد هذا المواطنين من تولي المسؤولية وأخذ زمام المبادرة وتعزيز التماسك الاجتماعي. وتسعى الحكومة، بهذه الوسائل، إلى تشجيع التسامح والتفاهم.

٧٥- ويعد النقاش الاجتماعي والسياسي من الأوجه الهامة للمواطنة والديمقراطية، وينبغي النظر إليه على خلفية الحق الأساسي المتمثل في حرية التعبير. وتضمن السلطات العمومية في هولندا الشروط الضرورية للنقاش عن طريق مراعاة الحقوق الأساسية للمشاركين. وإضافة إلى ذلك، تعبر سياساتها وبلاغاتها عن القيم التي يقوم عليها المجتمع الهولندي وعن سيادة القانون: الحرية والمساواة والتسامح والتضامن.

٧٦- كما تعلي الحكومة الهولندية من شأن قيم العمل والالتزام لدى الجاليات المهاجرة. وتعتبر السلطات العمومية أن الحفاظ على علاقات وثيقة مع الأفراد والمنظمات البارزين الذين

لهم معرفة بجاليات المهاجرين وشبكات واسعة في تلك الجاليات أمر حاسم في البقاء على اتصال بالتيارات الاجتماعية وتحديد ما إذا كانت السياسة العامة السائدة فعالة بما فيه الكفاية (انظر الجزء ١٣).

كوراكاو

٧٧- تنكبّ سلطات كوراكاو حالياً مع جامعة كوراكاو على إجراء دراسة عن الهجرة والاندماج تركز على شتى الجاليات المهاجرة الجديدة (من جامايكا والجمهورية الدومينيكية وفنزويلا وكولومبيا وهايتي) في الجزيرة، من أجل تكوين صورة أفضل عن الطلبات على الخدمات الاجتماعية الناتجة عن وجودها. وستستخدم النتائج في نهاية المطاف لوضع سياسة عامة تركز تحديداً على اندماج المجموعات الجديدة في المجتمع.

أروبا

٧٨- وقد جعلت كثرة المهاجرين من أروبا مجتمعاً شديد التنوع، إذ يضم حوالى ١٠٠ قومية مختلفة. وتسعى السياسة الحكومية إلى زيادة المشاركة المدنية عن طريق توليد حس مجتمعي أقوى. وفي عام ٢٠١١، وجهت الحكومة الدعوة إلى خبراء دوليين لكي يشاطروا جمهور أروبا آراءهم بشأن الطريقة التي يعمل بها المجتمع، وذلك في مؤتمر المجتمع السعيد.

٧٩- وتعد مشاركة المواطنين والمبادرة العامة أمراً مركزياً في مشروع التجديد الكبير ("اعتن بحيك")، وهو مشروع وضع لتحسين نوعية الحياة في شتى الأحياء.

٨٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعتمد قانون برلماني يهدف إلى تدريب الشباب الذكور المقيمين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ سنة الذين لا يتابعون الدراسة ولا يعملون والذين يفتقرون إلى مؤهلات. وقد باشرت مجموعة قوامها ٢٠ شاباً المرحلة الأولى من البرنامج. وهم يخضعون لفترة أربعة أشهر لتدريب بدني ويُعلَّمون الانضباط وقواعد السلوك والقيم. وتلي هذا التدريب الأولي دورة من ثمانية أشهر يُعلَّمون خلالها مهنة. ويدربون تدريباً مهنياً متخصصاً لزيادة حظوظهم في سوق العمل إلى أقصى حد. كما يتبعون برنامجا دراسياً أوسع نطاقاً يتضمن الإنكليزية والتدريب على كيفية تقديم طلبات العمل والتثقيف العام.

٨١- وقد وضع برنامج "بريزما/Prisma" لمساعدة الأطفال غير الناطقين بالهولندية على تحسين تملكهم للهولندية كلغة أجنبية. كما يسمح للأطفال المحليين الذين يجدون صعوبة في اللغة الهولندية بالمشاركة في البرنامج. ويعطي برنامج منفصل مخصص للمدرسة الثانوية التلاميذ سنة من اللغة الهولندية مصممة لإعدادهم للتعليم الثانوي العادي.

تاسعاً- العنف المترلي

العنف في الوسط المترلي

٨٢- تبذل جهود للتصدي للعنف في الوسط المترلي. وهذا مفهوم جامع لأنواع شتى من العنف: العنف المترلي، والاعتداء على الأطفال، والعنف الممارس للذود عن الشرف، والاعتداء على المسنين. والعناصر الأساسية لهذا النهج هي دعم الضحايا، ونهج خاص للتصدي للجناة، وإجراءات مصممة لكسر نمط العنف الذي يورث جيلا بعد جيل.

٨٣- وفيما يتعلق بكوراكاو، يمكن لضحايا العنف في إطار علاقة ما أن يطلبوا إلى محكمة مدنية إصدار أمر تقييدي يحظر على الجاني دخول شارعهم. كما يعطي القانون الجنائي الجديد الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ للمحكمة صلاحية إصدار حكم تقييدي مختلف بعض الشيء يحظر على الجاني دخول منطقة بعينها.

النهج الجنساني

٨٤- يطال العنف المترلي النساء على نحو غير متناسب ويتسبب فيه في الغالب الأعم الرجل، الذي عادة ما يكون العشير أو العشير السابق. بيد أن الرجال يقعون بدورهم، وإن كانت الأعداد أصغر، ضحايا للعنف المترلي. ولهذا السبب، تسعى السياسة العامة لهولندا في مكافحة العنف المترلي إلى دعم جميع ضحايا هذا العنف واستهداف جميع أنواع العنف المختلفة.

٨٥- وكجزء من سياسة عامة قطرية للتصدي للعنف المترلي، ستضع الوزارات المعنية نهجاً يسعى بصورة واعية إلى إيجاد سبل لإدخال قضايا النوع في وضع السياسة العامة. وسيتم هذا مثلاً في سياسة عامة محددة يجري وضعها لمعالجة مسألة "الإرهابيين الحميمين"، وهم أولئك الذين يرتكبون أخطر الجرائم في دائرة العنف المترلي.

الاعتداء على الأطفال

٨٦- أطلقت خطة عمل جديدة تحت شعار "أطفال آمنون" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. فالأطفال قليلو الحيلة خاصة في علاقاتهم مع من يسهرون على تنشئتهم ورعايتهم، وهم أقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم من البالغين. وتكشف أبحاث أجريت حديثا أن ١١٩ ألف طفل تعرضوا لاعتداءات عام ٢٠١٠. وتقدم خطة العمل الجديدة تدابير تكميلية للسنوات القليلة المقبلة. وتركز هذه التدابير على الوقاية من الاعتداء على الأطفال وتحديد سماته ووضع حدّ له، وعلى التقليل من الضرر من خلال إعطاء الأطفال كل ما يحتاجونه من علاج.

وإضافة إلى ذلك، تسلط السياسة الجديدة الضوء على أهمية ضمان السلامة الجسدية للأطفال والتصدي للاعتداء الجنسي.

قانون الاستبعاد المؤقت من المترل

٨٧- يمكن قانون الاستبعاد المؤقت من المترل رؤساء البلديات من إصدار أمر استبعاد مؤقت من المترل لما يصل إلى ١٠ أيام في حق مرتكبي العنف المترلي حيثما وجد تهديد شديد. وخلال هذا الوقت، توضع برامج لمساعدة الأطراف المعنية. وبفضل هذا التدبير، لا يضطر ضحايا العنف المترلي (وهم في الغالب من النساء والأطفال) إلى الفرار من منازلهم؛ بل ينقل الشخص الذي يشكل تهديداً. وهذا يقوي الضحايا ويشجعهم على تغيير وضعهم. وتصدر أوامر الاستبعاد من المترل بوتيرة كبيرة ويعتبر المهنيون العاملون في الميدان هذا الخيار تطوراً إيجابياً، على العموم. ومن المؤكد أن لأوامر الاستبعاد من المترل قيمة مضافة في التصدي للعنف المترلي.

٨٨- وتعمل حكومة كوراكاو بمعية منظمات غير حكومية ('التحالف') في الجزيرة من أجل وضع خطة وطنية لوقف العنف المترلي والاعتداء على الأطفال. وقد نوقش مشروع الخطة الوطنية مؤخراً مع البرلمان. ومن المقرر أن يبدأ نقاش عام بشأن الخطة يُشرك فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٨٩- وتثير العديد من الوحدات النموذجية لأكاديمية الشرطة في أروبا موضوع التعامل مع ضحايا العنف المترلي. واعتباراً من ٢٠١٢، سيعطى ضباط الشرطة المتدربون قدر أكبر من المعلومات المحددة عن العنف المترلي في الوحدتين النموذجيتين "الجريمة" و"النظام العام والرعاية الاجتماعية". وستدعم هاتين الوحدتين محاضراتٌ تفاعلية لكل من (مكتب 'ادعمني') و(مؤسسة 'احترمني')، والخط الهاتفي لمساعدة الأطفال، وإدارة الشؤون الاجتماعية.

المسنون

٩٠- تدعو الحكومة الهولندية، في اتفاق التحالف الحكومي، إلى إجراء إيجابي للقضاء على الاعتداء على المسنين. وقد قدمت عشرة تدابير، في خطة العمل "مسنون في أياد آمنة"، من أجل القضاء على الاعتداء على المسنين. وهي تتصل بالوقاية وتحديد معالم الخطر والإجراءات التي يتعين اتخاذها في الحالات الفعلية للاعتداء على المسنين وتحسين دعم الضحايا. وتمتد خطة العمل من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤. وحجزت ميزانية هيكلية قدرها ١٠ ملايين يورو كل سنة لتنفيذها. وتتناول الخطة الاعتداء في السياقات المهنية وكذا في البيت.

عاشراً- الاتجار بالأشخاص

٩١- إن القضاء على الاتجار بالبشر هو إحدى أولويات الحكومة الهولندية، وقد أطلقت مجموعة واسعة من التدابير والأنشطة للتصدي لهذه المشكلة بفعالية.

٩٢- وقد جددت ولاية فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر المنشأة عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤ ووسعت عضويتها. وهي تتألف من ممثلي خمس وزارات، والنيابة العامة، والشرطة، ودائرة الهجرة والتجنيس، والشرطة الملكية العسكرية والحدودية، وثلاثة رؤساء بلديات (آلكمار، وأوتريخت، ولاهاي؛ وستنضم أمستردام قريباً)، ونائب رئيس بلدية واحد (روتردام)، والسلطة القضائية، والمقرر الوطني المعني بالاتجار بالبشر، والمنظمة غير الحكومية كومنشا/Comensha. وتؤمن هولندا إيماناً قوياً بما يتميز به نهج متعدد التخصصات من قوة في مكافحة الجريمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر. ولا يكفي الرد التقليدي المتمثل في إنفاذ القانون إزاء الاتجار بالبشر. وللتصدي للاتجار بالبشر بفعالية، يجب على مؤسسات من مثل الشرطة الملكية العسكرية والحدودية ودائرة الهجرة والتجنيس والحكومات المحلية أن تلعب دورها أيضاً. وقد وافقت فرقة العمل على خطة عمل جديدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. ويتمثل أحد أهداف خطة العمل في إشراك عدد أكبر من المنظمات في مكافحة الاتجار بالبشر.

٩٣- وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اعتمد البرلمان مشروع قانون يغلّظ العقوبات القصوى المسلطة على المتاجرين بالبشر. وقد زاد التعديل العقوبة القصوى للجريمة الأساسية من ٦ إلى ٨ سنوات سجناً؛ وإلى ١٠ سنوات إذا كان شخصان أو أكثر يعملون بتآزر؛ وإلى ١٥ سنة في حالة الإصابة الجسدية؛ وإلى ١٨ سنة إذا أدت الجريمة إلى وفاة شخص. وسيقدم مشروع قانون بتشديد العقوبات القصوى على المتاجرين بالبشر إلى البرلمان عام ٢٠١٢.

٩٤- وقدمت الحكومة مشروع قانون إلى البرلمان سيشدد اللائحة المتعلقة بالدعارة، ولا سيما شروط الترخيص للمواخير وغيرها من المؤسسات الجنسية، وسيحسن الإشراف الحكومي. ويمكن مقاضاة أرباب العمل الذين لا يمتثلون لشروط الترخيص. كما يمكن أن يقاضى العملاء الذين يلتفون على النظام الجديد. ويتوقع أن يكون لهذه اللوائح التنظيمية الأكثر صرامة أثر قوي الردع على المتجرين ويساعد على منع الممارسات الاستغلالية. ويرجح أيضاً أن يخفض هذا النهج الطلب. وإضافة إلى ذلك، يرفع مشروع القانون السن الدنيا لممارسة الدعارة بصورة قانونية من ١٨ إلى ٢١ سنة. وقد اعتمد مجلس النواب مشروع القانون وهو ينتظر موافقة مجلس الشيوخ.

٩٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أطلقت خطة عمل شاملة للتصدي لمسألة الشبان، المعروفين في اللغة الهولندية بعبارة "شبان الغواية"، الذين يستخدمون تقنيات مقنعة لدفع الفتيات المستضعفات مرغمات إلى الدعارة. وتركز خطة العمل على التوعية، وتمكين

الفتيات، وزيادة إجراءات مكافحة ظاهرة "شبان الغواية" في جميع المجالات، وتحسين نظام رعاية الضحايا وإيوائهن.

٩٦- وفي عام ٢٠٠٥، جرى توسيع نطاق المادة المتعلقة بالاتجار بالبشر في القانون الجنائي الهولندي لتشمل تعريف بروتوكول باليرمو الذي يشير إلى الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل وكذا انتزاع الأعضاء. ومنذئذ ما فتئ عدد قضايا الاستغلال في العمل يتزايد سنوياً: من ٢٦ ضحية عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٥ عام ٢٠١٠؛ وتم تحديد هوية عدد أكبر من الضحايا الذكور: أكثر من ١٠٠ عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

٩٧- وفي عام ٢٠١٠، نظمت حملة لتوجيه انتباه عامة الناس والنقابات وأرباب العمل والموظفين المدنيين إلى الاستغلال في العمل، عن طريق الإعلانات في مواقع إلكترونية لها صلة بالزراعة وصناعة البناء ونشر مقالات في الصحف المحلية المجانية. وقد أدى هذا إلى الإبلاغ عن عدة حالات مشبوهة.

٩٨- وتتعاون هولندا تعاوناً وثيقاً مع البلدان التي تعد المصدر الرئيسي لضحايا الاتجار بالبشر، مثل نيجيريا. واستجابة لمعلومات واردة أفادت بأن قُصّراً نيجيريين يختفون من مراكز اللاجئين، أطلق تحقيق كبير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. أثبت التحقيق أن المتجرين يؤوون مؤقتاً الفتيات القصّر النيجيريات في مآوي اللاجئين في هولندا (بإرغامهن على طلب اللجوء) من أجل أخذهن إلى أوروبا الجنوبية وإرغامهن على العمل في شبكات الدعارة. وأُشركت عشر دول أخر في التحقيق الذي أدى إلى ٣٢ حالة اعتقال وعمليات تفتيش في ثمانية بلدان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و٥١ حالة اعتقال أخرى في إيطاليا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٩٩- وقد بدأ مشروع تجريبي يتعلق بـ "الاستقبال المحمي" للأطفال القصر غير المصحوبين طالبي اللجوء المعرضين لخطر الاتجار بهم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وخلال السنة الماضية أصبحت مراكز الاستقبال المحمية هذه معياراً لغيرها. ويوضع الضحايا المحتملون في أماكن صغيرة مختلفة لها تدابير أمنية وأفراد أمن إضافيين.

١٠٠- ويعتبر القانون الجنائي الجديد لكوراكاو، الذي دخل حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الاتجار بالبشر جريمة جنائية. ونظمت حملة إعلامية لإطلاع عامة الجمهور على التغييرات التي عرفها القانون الجنائي الجديد، بصفة عامة وكذا بشأن الاتجار بالبشر بصفة خاصة. وتتواصل منذ عدة سنوات حملة لتنبيه عامة الناس إلى وجود هذه التجارة. ومنذ عام ٢٠٠٧، لكوراكاو فريق عامل متعدد التخصصات معني بهذا الموضوع ينفذ أنشطة من مثل تنظيم حملات إعلامية عامة. وفي عام ٢٠٠٩، نظمت حملة لتوعية الأمهات المراهقات من مخاطر ما يسمى "شبان الغواية"؛ وأعطيت دروس في المدارس الثانوية المهنية وبثت برامج تلفزيونية. وفي عام ٢٠١١، بث فيلم وثائقي حول هذا الموضوع كما عممت على عامة الجمهور مطوية عن الاتجار بالبشر. ومنذ عام ٢٠٠٨، توجد مذكرة

تفاهم بين وزراء العدل في مملكة هولندا تتضافر بموجبها جهودهم لمكافحة تهريب البشر والاتِّجار بهم.

استغلال الأطفال في المواد الإباحية والاتجار بهم والسياحة بغرض ممارسة الجنس مع الأطفال

١٠١- وسّعت ولاية المقررة الوطنية المعنية بالاتجار بالبشر لتشمل استغلال الأطفال في المواد الإباحية. ونشر أول تقرير عن هذا الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتخلص المقررة الوطنية إلى أن استغلال الأطفال في المواد الإباحية يكاد يكون دائما حالة تهم علاقة مباشرة تنطوي على عنف جنسي ضد الأطفال ولا يمكن فصله عن هذه الجريمة. وتوصي باتباع نهج متكامل إزاء العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك استغلال الأطفال في المواد الإباحية. وتعكف الحكومة الهولندية على إتمام تفاصيل توصياتها كجزء من خطة عملها الوطنية لمكافحة الاعتداء على الأطفال للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

١٠٢- وأولت المقررة الوطنية مرة أخرى، في تقريرها السابع عن الاتجار بالبشر، اهتماماً للاتجار بالأطفال. وقد تراجع عدد ضحايا الاتجار من القصّر من ١٩٩ عام ٢٠٠٧ إلى ١٦٩ عام ٢٠٠٨ وإلى ١١١ عام ٢٠٠٩.

١٠٣- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أطلق وزير العدل حملة توعية بالسياحة بغرض ممارسة الجنس مع الأطفال تحت شعار "كسر جدار الصمت" لإخبار السياح الهولنديين بأن الاعتداء الجنسي على الأطفال جريمة جنائية وأنه يمكنهم الإبلاغ عن الحالات المشبوهة إلى موقع إلكتروني محدد (www.meldkindersekstoerisme.nl). كما وافق وزير العدل والرابطة الهولندية للسياحة على التعاون بصورة أوثق من أجل منع السياحة بغرض ممارسة الجنس مع الأطفال. وما فتئت السلطات الهولندية تنظم، منذ عام ٢٠٠٧، أيام عمل وطنية في مطار شيفول يراجع خلالها المسافرون القادمون من البلدان التي بها سياحة بغرض ممارسة الجنس مع الأطفال بشأن المواد الإباحية التي يستغل فيها أطفال. كما شاركت هولندا في يوم عمل دولي في آذار/مارس ٢٠١١ قامت بتنسيقه منظمة الشرطة الأوروبية (يوروبول)، إلى جانب ألمانيا والسويد والمملكة المتحدة.

حادي عشر- اللاجئون وطالبو اللجوء

إجراءات اللجوء

١٠٤- يصب تسريع البت في طلبات اللجوء والنظر فيها بعناية في المصالح الفضلى لطالبي اللجوء. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، استعيض عن الإجراء المسرع الذي يستمر ٤٨ ساعة بإجراء عام يستمر ثمانية أيام. وقبل الشروع في إجراء الثمانية أيام، هناك فترة راحة واستعداد من

ستة أيام يمكن خلالها لطالب اللجوء أن يستريح ويستعد (ويعد نفسه) لإجراءات اللجوء. وخلال هذه الفترة، لا يكون هناك أي اتصال بين دائرة الهجرة والتجنيس وطالب اللجوء. وخلال هذه الفترة، يطلع جميع طالبي اللجوء على حقوقهم وما يمكن أن يتوقعوه من مجلس اللجوء الهولندي. وتعالج مسائل من مثل طلب مترجمة فورية وأهمية عدم إغفال أي شيء قد يكون ذا أهمية. ويحصل طالبو اللجوء أيضاً على مساعدة قانونية مجانية، كما يكون لمستشارهم القانوني الذي يبقى معهم طوال الإجراء وقت للإعداد. ويكفل فحص طبي قبل بدء إجراء اللجوء العام أن تراعي دائرة الهجرة والتجنيس أية مشاكل طبية، بما فيها النفسية.

١٠٥- ولا يؤدي إجراء اللجوء المنقح إلى البت في جميع طلبات اللجوء في غضون ثمانية أيام. وإذا اقتضى الأمر مزيداً من الفحوص أو التحقيقات، يمكن التعامل مع طلب اللجوء ضمن الإجراء المطول. وفي إطار إجراء اللجوء المنقح، يمكن للمحكمة أن تأخذ في الاعتبار وقائع وظروفاً جديدة من مثل تغير الظروف في البلد الأصلي، حتى وإن كانت تلك التغييرات لاحقة على قرار دائرة الهجرة والتجنيس. كما يمكن لطالبي اللجوء الطعن في القرار والذهاب بعد ذلك إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويتم إيواء طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم الأولية في مراكز الاستقبال ويستمر ذلك في إطار الإجراء المطول لفترة أربعة أسابيع. وعادة ما تفصل المحكمة في طعونهم في غضون هذه الفترة. ولذلك ترى هولندا أن إجراء اللجوء المنقح يتضمن ضمانات كافية تكفل اتخاذ قرار بطريقة دقيقة وكاملة وعادلة ومراعية للأصول القانونية.

١٠٦- وسيجري تقييم إجراء اللجوء المنقح بعد ثلاث سنوات من تنفيذه (عام ٢٠١٣). وسينظر هذا التقييم في جميع جوانب الإجراء، بما فيها "اتخاذ قرار بطريقة كاملة وعادلة ومراعية للأصول القانونية". كما سيشمل التقييم آراء الأطراف المشاركة، بما فيها مجلس اللجوء الهولندي ورجال القانون.

١٠٧- وتود هولندا أن تؤكد على أن العديد من الضمانات تسري على حالات استثنائية يكون فيها استخدام القوة بصورة محدودة ومتناسبة في طرد الأجانب مسموحاً به. وتشرف لجنة مستقلة على عملية الإعادة، بما في ذلك حالات الطرد بالقوة واستخدام القوة. وتخلص كل سنة إلى عدم وجود استخدام ممنهج للقوة المفرطة في عملية الطرد. كما تقدم اللجنة توصيات من أجل التّمادي في الحدّ من الحاجة إلى استخدام القوة في حالات فردية. وتستخدم هذه التوصيات دوماً لمواصلة تحسين عملية الإعادة والطرد القسري.

تجريم الإقامة غير القانونية

١٠٨- إن تجريم الإقامة غير القانونية ليس هدفاً في حد ذاته. ويتوقع أن يكون له أثر رادع على المهاجرين غير القانونيين أو الأشخاص الذين يعتزمون جلب مهاجرين بصورة غير قانونية إلى هولندا.

١٠٩- وتعرف الإقامة غير القانونية بأنها جريمة بسيطة. ولا يعتبر تقديم المساعدة أو الدعم الإنسانيين للمقيمين غير القانونيين جريمة جنائية تتخذ شكل تواطؤ. ويمكن للأطفال المقيمين في هولندا بصورة غير قانونية مواصلة الذهاب إلى المدرسة، كما يمكن للمقيمين غير القانونيين مواصلة تلقي الرعاية الطبية الضرورية. ولم يتغير شيء في هذا الصدد. ويهدف تجريم الإقامة غير القانونية الأجانب البالغين. ومن الواضح أنه لا يمكن تحميل الأطفال القصر الخاضعين لسلطة والديهم المسؤولية الجنائية للإقامة غير القانونية.

١١٠- ونُصَّ على تغريم المدانين بالإقامة غير القانونية غرامة من الفئة الثانية تصل في أقصى الحالات إلى ٨٠٠ ٣ يورو لكنها أقل في العادة (على الأرجح بضع مئات يورو) أو فترة احتجاز أقصاها شهران. وتعطى الأسبقية للمغادرة على الاحتجاز. ويجب ألا تحول عقوبة محكوم بها بسبب الإقامة غير القانونية حصراً أبداً دون مغادرة شخص ما أو تتسبب في تأخيرها. والمبدأ هو أن يعاقب على الإقامة غير القانونية بغرامة. وعندما يحكم بالاحتجاز بدل الأداء، تعطى الأسبقية للطرد كلما أمكن.

ثاني عشر- التعليم

١١١- أشارت التقارير السابقة إلى أن المدارس الابتدائية والثانوية في هولندا ملزمة قانوناً منذ عام ٢٠٠٦ بالترويج للمواطنة الجيدة والاندماج الاجتماعي. وهذا الالتزام عام في طبيعته، ويشمل ضمناً حقوق الإنسان. ويندرج عدد من القيم الأساسية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في الإطار الإشرافي المتعلق بالمواطنة الجيدة والاندماج لمفتشية التعليم.

١١٢- وتبدو أهداف من مثل المواطنة الجيدة وحقوق الإنسان والتثقيف بحقوق الطفل ملازمة للأهداف المتوخاة من التعليم الابتدائي والثانوي دون أن تكون مدرجة بصورة صريحة بهذه الصفة. ويذكر الهدف ٤٧ المتوخى للتعليم الثانوي أنه ينبغي للتلاميذ أن يتعلموا وضع التوترات والنزاعات العالمية الراهنة في سياقها، وأن يعلموا تداعياتها في جميع المستويات، وأهمية حقوق الإنسان، ودلالة التعاون الدولي. ويتوقع من المدارس أن تبذل وسعها من أجل تحقيق الأهداف المدرجة في المناهج التعليمية على جميع الأصعدة. وكيفية إنجاز ذلك من مسؤولية المدرسة. ولدعم المدارس، وضع مقترح منهج دراسي يدمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في وحدة نموذجية من المنهج الدراسي لتعليم المواطنة الجيدة.

١١٣- وتدعم الحكومة الهولندية هيئات تحالف مدارس التربية على المواطنة التي يقوم عبرها الباحثون وواضعو المناهج الدراسية والمدارس والمفتشية بمساعدة المؤسسات التعليمية على تقديم برامج تهم الهوية. ويعد بدء العمل قانوناً في ١ آب/أغسطس ٢٠١١ بنظام يغطي تنسيب تلاميذ التعليم الثانوي في المنظمات غير الربحية والتطوعية طريقة أخرى للمشاركة في التربية على المواطنة.

١١٤- وقد لاحظت التقارير السنوية لمفتشية التعليم أن المدارس تفي بمسؤوليتها المتمثلة في توفير التربية على المواطنة، لكن قلة منها هي التي وضعت خططاً واضحة في هذا المجال. ويتعين اتخاذ تدابير إضافية لتحقيق الطموحات. وقد طُلب إلى مجلس التعليم في هولندا إصدار تقرير استشاري ورفعه إلى الحكومة بشأن الطرق الإضافية لمساعدة المدارس على الوفاء بمسؤولياتها في التربية على المواطنة. كما ستُتَناول العلاقة بين التربية على المواطنة والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في هذا التقرير المتوقع صدوره في ربيع عام ٢٠١٢.

التثقيف في مجال حقوق وتعزيز الوعي في أروبا

١١٥- تبذل حكومة أروبا وسعها لمنع التنميط ولتشجيع تعليم المساواة، في جميع المناهج الدراسية من مستوى الحضانة حتى التعليم الثانوي المهني. وفي التعليم الابتدائي، تجمع تحت باب "الحركة والصحة"، بينما تشكل في التعليم الثانوي العام جزءاً من "الدراسات الاجتماعية"، وفي التعليم الثانوي المهني تعلم في إطار "التربية الشخصية والاجتماعية". وقد طورت أروبا موادها التدريسية الخاصة بها لكل واحد من هذه الدروس، بحيث يكون المضمون ملائماً لسياق أروبا ومرتبطاً أوثق ارتباط ممكن بتصور التلاميذ لبيئتهم.

١١٦- وثمة موضوع يتطرق إليه على نحو خاص خلال تدريب الطلبة الضباط في معهد تدريب الشرطة وهو أهمية حقوق الإنسان فيما يتصل بعمل قوة الشرطة في أروبا. وتحدد حقوق الإنسان معيار السلوك الذي ينبغي لضباط الشرطة أن يراعوه عند أدائهم لمهامهم. وينطبق هذا المعيار بصورة مباشرة (من خلال الاجتهاد القضائي) وبصورة غير مباشرة (روح الأحكام).

١١٧- وبادرت الحكومة، بتعاون مع مجموعة من المواطنين، إلى إنشاء (مؤسسة تذكّر دوماً ... أن تحترم الحياة) التي ترمي إلى تشجيع التسامح والتضامن والحرية والمساواة للجميع ومكافحة العنصرية ومعاداة السامية وكره الأجانب. وقد كان أول مشروع رئيسي للمؤسسة هو إزالة الستار في حزيران/يونيه ٢٠١١ عن تمثال آن فرانك إحياء لذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية. وتود الحكومة، بإزالة الستار هذه، إيصال رسالة عن المستقبل - رسالة حب وشجاعة، ورسالة مخاطر التمييز والاستبعاد. والمقصود أن تدرج المدارس هذه الرسالة في برنامجها التدريسي، وستكون زيارة التمثال جزءاً ملائماً من هذا الأمر. وستساعد دار آن فرانك في هولندا المدارس على تطوير هذه المواد التدريسية. وإضافة إلى ذلك، نظم معرض عن حياة آن فرانك في خريف عام ٢٠١١.

التعليم الإلزامي في سانت مارتن

١١٨- في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، شرعت سانت مارتن في تنفيذ قانون التعليم الإلزامي. وفي إطار هذا القانون، يجب على كل طفل مقيم في سانت مارتن يتراوح عمره بين ٤ سنوات و١٨ سنة الالتحاق بالمدرسة. وقد أخذ القانون بتعديل لصالح الأطفال الذين يقيمون في سانت مارتن بصورة غير قانونية. واختارت سانت مارتن تنفيذ القانون على مراحل. وتجري حالياً المرحلة ٣. ويعني هذا أنه يجب على الحكومة أن تضمن لجميع الأطفال المقيمين في سانت مارتن الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٢ سنة والذين يتوقع التحاقهم بالمدرسة، إمكانية دخول التعليم الرسمي فعلياً. وفي السنتين الدراسيتين المقبلتين، ستنفذ المرحلتان ٤ و٥ اللتان تغطيان الفئتين العمريتين من ١٣ إلى ١٥ سنة ومن ١٦ إلى ١٨ سنة على التوالي.

ثالث عشر- توصيات أخرى

تقييم التدابير المناهضة للإرهاب

١١٩- يجب التدقيق، في هولندا، في مشروع قانون يتضمن تدابير مقترحة لمكافحة الإرهاب، من حيث توافقه مع جملة أمور منها الحقوق الأساسية المكرسة في القانون الوطني والدولي. وتتضمن المذكرة التفسيرية المصاحبة لمشروع القانون تقريراً عن هذا التدقيق. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُراجع تطبيق التدابير على أرض الواقع محكمة مستقلة أو مؤسسات أخرى، من مثل أمين المظالم الوطني. ونزولاً على طلب من مجلس النواب جزئياً لا حصراً، أتمت هولندا - بوصفها واحدة من مجموعة قليلة من البلدان في جميع أنحاء العالم - تقييم تدابيرها لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١١ وأرسلت النتائج إلى البرلمان. وبرزت من هذا التقييم، بما في ذلك فحص أجراه علماء قانون كجزء منه، خلاصة مفادها أن تدابير مكافحة الإرهاب التي تتبعها هولندا متوافقة مع حقوق الإنسان. وستعيد هولندا إجراء هذا التقييم كل خمس سنوات.

نطاق حرية التعبير

١٢٠- لكل شخص الحق في ممارسة حقوقه الدستورية. بيد أن معظم الحقوق الدستورية ليست حقوقاً مطلقة. وتقف الحرية الأساسية لشخص من الأشخاص - من مثل حرية التعبير - عندما تعتدي على حريات الآخرين. وهذا مثال تقليدي للتعارض بين الحقوق الدستورية. وكثيراً ما يتصادم الحق في حرية التعبير مع الحرية الدينية. وقد بُيِّنت معظم القيود القانونية التي تحد

من الحق في حرية التعبير في القانون الجنائي. ولا تحمي حرية التعبير الألفاظ التي تعتبر سباً أو تحرض على الكراهية أو التمييز أو تنشر العنف.

مقاضاة مخرج شريط "فتنة"

١٢١- غيرت ويلدرز، مخرج شريط "فتنة"، زعيم سياسي لحزب الحرية وعضو في مجلس النواب. وقد برأته المحكمة الجزئية لأمستردام، في حكم صادر في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، من جميع التهم الموجهة إليه المتعلقة بالتحريض على الكراهية والتمييز، وكذلك من تهم سب مجموعة من الأشخاص على أسس تتسم بالتمييز. وقررت النيابة العامة عدم الاستئناف ضد هذا الحكم، وبهذا فقد وصلت الدعاوى الجنائية إلى نهايتها.